

# بنوك الحليب البشرى من منظور شرعى

بقلم: د. أحمد مصطفى القضاة (\*)

## المقدمة:

من المسائل المستحدثة على ساحة المجتمع الدولى إنشاء بنوك حليب الأمهات، وهو موضوع ذو علاقة قوية بقضايا الأسرة، وقد أثير هذا الموضوع فى ندوات عدة وعلى مستويات شتى، وأخذ أبعاداً كثيرة فى قضايا المجتمع، وقد كان هذا الموضوع أحد الموضوعات التى أفرزتها المحصلات العلمية المعاصرة، وربما جاءت تلبية لحاجات الأطفال المشردين بسبب مشاكل المجتمع وهموم الأفراد، وقد انقسم العلماء والكتاب والباحثون أمام هذه الظاهرة المستجدة وخاصة فى العالم الغربى إلى معارضين ومؤيدين، وتبنى كل فريق أدلة على وجهة نظره سواء من الأطباء أو علماء الدين أو التربويين أو غيرهم.

وقد جعلت هذا البحث المتواضع فى مبحثين رئيسيين، تناولت فى الأول منه طبيعة البنوك، وعرضت عدداً من الجهود العلمية الشرعية المعاصرة المبذولة، ثم بينت الحكم الشرعى فى بيع لبن الأدمى، وأوضحت مدى علاقة تصنيع هذا اللبن بالإرضاع المحرم، وأما المبحث الثانى فقد خصصته لآراء القائلين بالتحريم والقائلين بالإباحة وأدلتهم ومناقشة تلك الآراء والأدلة، لأختم البحث بعدد من النتائج والتوصيات.

(\*) جامعة إربد- كلية الشريعة والقانون .

## المبحث الأول مدخل إلى بنوك الحليب البشري

### المطلب الأول:- طبيعة بنوك الحليب البشري

تقوم فكرة إقامة بنوك الحليب البشري على جمع الألبان من عدد من الأمهات، ثم تجفيفه وتصنيعه وتعليبه وبيعه، وذلك على غرار استعمالات ألبان الأنعام، وقد قامت فعلاً بعض الدول الغربية في إنشاء مثل هذه البنوك كما قامت من قبل في إنشاء بنوك أخرى كبنوك الدم، وتعتنى هذه البنوك بجمع الألبان ثم بيعها بعد تصنيعها، وهي بمثابة مؤسسة أو مركز أو جمعية وإن كانت تسمى نفسها بنكاً، والمستخرج من صدر الإنسان -أى ثديه- يسمى لبناً وإن كان البعض يطلق عليه حليباً، وأياً كانت التسمية فإن المستحلب من ثدى الإنسان نسميه حليباً، والمكان الموضوع فيه الحليب المستخرج والمجموع بأوعية وبأشكال وصفات مختلفة نسميه بنكاً .

وتقوم هذه البنوك على جمع الألبان المختلفة من أمهات متعدداً ووضعها في أوعية خاصة بشكل مختلط أو غير مختلط، وأحياناً يؤخذ حليب الأمهات اللواتي يحملن صفة معينة كالجمال أو الذكاء، ثم بعد ذلك يصنع إما بخلطه بأنواع أخرى من الألبان، وإما بخلطه بأنواع أخرى من الأغذية، ويصنع بأشكال شتى، كأن يكون على أشكال الحليب المجفف أو الحليب الطازج أو بشكل أقراص، ثم بعد تصنيعه بشكله النهائي يباع في الأسواق كما تباع ألبان البقر والغنم، وأحياناً تتولى الجمعيات الخيرية توزيع مثل هذه الألبان على الأطفال المحتاجين، وهكذا تجمع الألبان من أمهات متطوعات بلبنهن أو من أمهات يبعن حليبهن، حيث تقوم فكرة هذه البنوك على تصنيع الحليب الطبيعي فتجمع بين صفتي الرضاعة الطبيعية والرضاعة الصناعية.

### المطلب الثاني:- بعض الجهود العلمية الشرعية المبذولة في دراسة بنوك الحليب البشري

أثار هذا الموضوع في بداية أمره ضجة في الساحة الفكرية، إذ كيف تجمع الأعضاء من الإنسان لتعطى إلى إنسان آخر سواء كان هذا العضو لبناً أو منياً أو قرنية

أو دماً أو كلية أو قلباً أو نحو ذلك، وقد تعرض علماء الإسلام المعاصرون والمفكرون الحاضرون لهذه المسألة المعاصرة، ودارت مناقشات مستفيضة تبين رأى الإسلام فى المستجدات التى طرأت فى الحياة، ومنها رأى الإسلام فى نقل الأعضاء والاستفادة منها فى الوسائل المعاصرة، ومن هذه الأعضاء لبن الأمهات، وقد عقدت ندوات ومؤتمرات وأجريت بحوث ودراسات فى مناطق شتى، تحدثت عن إمكانية إقامة بنوك لبن الأمهات وأثر ذلك فى التحريم، ومدى مشروعية مثل هذه البنوك، وقد جاءت بعض الدراسات والبحوث والفتاوى والمقالات غير وافية مع أنها بمجموعها تعطى صورة جيدة عن الموضوع، وأذكر بعضاً مما ورد حول الموضوع من دراسات مستفيضة أو مقالات بسيطة ليطلع القارئ على حجم الجهود العلمية الشرعية المبذولة فيه.

- ١- كتاب 'بنوك اللبن': د.عبلة الكحلأوى، الناشر: دار الرشاد - القاهرة.
- ٢- بحث 'بنوك الحليب البشرى المختلط': د. يوسف القرضاوى، فتاوى معاصرة ج ٢ ص ٥٥٠ مجلة سيدتى، ص ٨٣، موقع القرضاوى على الإنترنت.
- ٣- بحث 'بنوك الحليب': د. زكريا البرى، وهو ضمن كتاب الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة ص ٧٤.
- ٤- كتاب 'شروط الرضاع المحرم فى الفقه الإسلامى': د. محمد نجيب عوضين المغربى، الناشر: دار النهضة العربية - القاهرة.
- ٥- بحث 'حكم التبرع بالأعضاء فى ضوء القواعد الشرعية والمعطيات الطبية': د. محمد نعيم ياسين، وهو من كتابه 'أبحاث فقهية فى قضايا طبية معاصرة'، ص ١٣٥، دار الفائس - الأردن.
- ٦- بحث 'لبن الأمهات': د. محمد نوح القضاة، مجموعة ورقات ضمن رسالته العلمية 'الرضاع المحرم'.
- ٧- مجموعة بحوث بعنوان 'انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً':

- د. حسن علي الشاذلي، وهي ضمن بحوث مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ١، العدد، ٤، ص ٢١٧ .
- ٨- مقال "بنك لبن الأمهات" : الشيخ عبد الله المشد، مجلة منبر الإسلام، عدد ربيع الآخر ١٤٠٤ هـ ص ٩٢ .
- ٩- أجوبة على أسئلة حول لبن الأمهات: د. أحمد الشرباصي، وهي ضمن كتابه "يسألونك في الدين والحياة" ٣/ ٣٥ .
- ١٠- بحث "بنوك الحليب البشري": د. محمد عقلة الإبراهيم، وهو ضمن كتابه "نظام الأسرة في الإسلام" ٣/ ٤٧٤ .
- ١١- البحوث الفقهية المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة في دوراته المختلفة التي تحمل عناوين كلية وجزئية حول الانتفاع بأجزاء الإنسان.
- ١٢- حوار حول بنوك الحليب البشري: د. رمضان حافظ الأسيوطي ود. محمود مزروعة ود. عبد الله مبروك النجار ود. الحسيني أبو فرحة، وهم من جمهورية مصر العربية، نشر في مجلة الشريعة - عمان - العدد ٣٣٩، ص ٧، سنة ١٩٩٤ .
- ١٣- مقال "موقف الإسلام من بنوك الأعضاء البشرية": محمود بيومي حسن، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٢٤١ ص ٩٨-٩٩ .
- ١٤- بنوك الحليب البشري المختلط: د. ماهر حتحات، وهي ضمن موقعه على الإنترنت.
- ١٥- حكم بيع لبن الأدمى: الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣٥ ص ١٩٩ .

## المطلب الثالث:- حكم بيع لبن الأدمى

اختلف العلماء فى حكم بيع لبن الأدمية الحرة إذا حلب على رأيين<sup>(١)</sup>:  
الرأى الأول: لا يجوز بيع لبن الأدمية، وبه قال الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> وبعض  
الشافعية<sup>(٤)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(٥)</sup>، وقد استدل أصحابه بما يلى:

١- أن الله - سبحانه- قد كرم الأدمى فقال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاَهُمْ فِي  
الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا  
تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، ولا يجوز أن يكون الأدمى مهاناً أو مبتذلاً، وفى بيعه  
إهانة له وابتذال، وبيع الجزء منه كبيع الكل فى عدم جوازه؛ لأنه إهانة له وابتذال  
ويتنافى مع التكريم الإلهى الممنوح له.

٢- عن أبى هريرة -رضى الله عنه- أن النبى ﷺ قال: «قال الله عز وجل ثلاثة أنا  
خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بى ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل  
استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره»<sup>(٦)</sup>، والحديث يدل على نهى أن يباع  
الإنسان الحر؛ لأن مخالفة الله يوم القيامة لمن باع حراً فأكل ثمنه دلالة على أن  
بائع الحر آثم، ودلالة أيضاً على النهى عن بيع الإنسان الحر، وبذلك لا يجوز  
إخضاع الإنسان الحر للتصرفات التى تخضع لها سائر الحيوانات، والحديث يدل  
على حكم منع أن يباع الإنسان الحر، وحكم الجزء يأخذ حكم الكل وهو المنع.

٣- اتفق الفقهاء على أنه يحرم بيع الإنسان الحر، والعقد عليه باطل، ومن أجره فهو

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ١٩٩/٣٥ . مجلة مجمع الفقه الإسلامى بمكة ٤٤ ج ١ ص ٢٨٥ .

(٢) ابن عابدين: حاشية ابن عابدين ١١٨/٤ . السرخسى: البسوط ١٢٦/١٥ . الكاسانى: بدائع الصنائع ٣٠١١/٦ .

(٣) ابن رشد: بداية المجتهد ١٧٧/٢ .

(٤) النووى: المجموع ٢٧٦/٩ .

(٥) ابن قدامة: الشرح الكبير ١٢/٤ .

(٦) البخارى: صحيح البخارى، باب إثم من باع حراً .

آثم، وقد نقل ابن حجر<sup>(١)</sup> الإجماع على منع بيع الحر، وعبارات الفقهاء بهذا الشأن دالة على عدم جواز البيع، وقد ذكر ابن عابدين<sup>(٢)</sup> أن الآدمي مكرم شرعاً وإن كان كافراً، وإيراد العقد عليه ابتذال له، وإلحاقه بالجمادات إذلال به وهو غير جائز، كما ذكر ابن نجيم<sup>(٣)</sup> أن الحر لا يدخل تحت يد أحد فلا يضمن بالغضب ولو صيباً.

وكذلك ذكر علماء المالكية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup> والحنابلة<sup>(٦)</sup> والظاهرية<sup>(٧)</sup> أن بيع الحر حرام ولا يصح؛ لأن الآدمي مكرم ومصون، وبذلك يتبين من عبارات الفقهاء أنه لا يجوز أن يباع الإنسان الحر، وينبغي أن يأخذ الجزء المنفصل حكم الكل في عدم جواز البيع.

٤ - أن اللبن مائع خارج من آدمية فلم يجز بيعه كالعرق والمخاط والبزاق.

٥ - من المعلوم أنه لا مالية للإنسان الحر بمعنى أنه لا يخضع للتصرفات التي يخضع لها المال، ولا شك أن جواز بيع اللبن يعني مالية الإنسان الحر، وهو ليس كذلك، وأن لبن الآدمية ليس بمال متقوم، فلا يجوز بيعه ولا يضمن متلفه، وقد خلق الآدمي مالكاً للمال، وبين كونه مالاً وبين كونه مالكاً للمال منافاة، وأن لأجزاء الآدمي ما لعينه<sup>(٨)</sup>.

٦ - لا يؤكل لحم الآدمي فلا يجوز بيع لبنه كالأنعام، ولأن اللبن لا يباع في العادة.

قال ابن عابدين: ولا يجوز بيع لبن امرأة ولو في وعاء، ولو أمة على الأظهر؛ لأنه جزء آدمي والرق يختص بالحلي ولا حياة في اللبن فلا يحله الرق<sup>(٩)</sup>.

(١) ابن حجر: فتح الباري ٤/٣٤٦ . (٢) ابن عابدين: حاشية ابن عابدين ٤/١١٠ .

(٣) ابن نجيم: الأشباه والنظائر ص ١١٩ . (٤) ابن رشد: بداية الجتهاد ٢/١٧٧ .

(٥) النووي: المجموع ٩/٢٦٢ . الشريفي: مغني المحتاج ٢/٤٠ .

(٦) البهوتي: كشاف القناع ٣/١١ . (٧) ابن حزم: المحلى ٤/٤٨٦ .

(٨) السرخسي: المبوط ١٥/١٢٦ . (٩) ابن عابدين: حاشية ابن عابدين ٤/١١٨ .

وقال السرخسي: ولا يجوز بيع لبن بني آدم على وجه من الوجوه عندنا، ولا يضمن متلفه أيضاً.

ورود في المجموع من كتب الشافعية: بيع لبن الأدميات جائز عندنا لا كراهة فيه، هذا هو المذهب، وقطع به الأصحاب إلا الماوردي والشاشي والرويانى، فحكوا وجهاً شاذاً عن ابن القاسم الأنماطي من أصحابنا أنه نجس لا يجوز بيعه، وإنما يربى به الصغير للحاجة، وهذا الوجه غلط من قائله، وقد سبق بيانه في باب إزالة النجاسة، فالصواب جواز بيعه، قال الشيخ أبو حامد: هكذا قال الأصحاب، قال ولا نص للمشافعي في المسألة: هذا مذهبنا، وقال أبو حنيفة ومالك: لا يجوز بيعه، وعن أحمد روايتان كالمذهبين<sup>(١)</sup>.

وجاء في الشرح الكبير من الحنابلة: فأما بيع لبن الأدميات فرويت الكراهة فيه عن أحمد، واختلف أصحابنا في جوازه، وهو قول أبي حامد ومذهب الشافعي، وذهب جماعة من أصحابنا إلى تحريم بيعه، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك، ولأنه مائع خارج من آدمية، وجزء من آدمي فلم يجز بيعه، والأول أصح؛ لأنه ظاهر منتفع به، فجاز بيعه كلبن الشاة، ولأنه يجوز أخذ العوض عنه في إجازة الظئر، فأشبهه المنافع، ويفارق العرق فإنه لا تنفع فيه، ولذلك لا يباع عرق الشاة ويباع لبنها، وسائر أجزاء الأدمي يجوز بيعها فإنه يجوز بيع العبد والأمة، وإنما حرم بيع الحر؛ لأنه غير مملوك، وحرّم بيع العضو المقطوع منه؛ لأنه لا نفع فيه<sup>(٢)</sup>.

الرأى الثانى : يجوز بيع لبن الأدمية ، وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> وبعض الشافعية<sup>(٤)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(٥)</sup>، كما قالت به الظاهرية<sup>(٦)</sup>، وقد استدلل أصحابه بما يلى :-

١- أن هذا اللبن مشروب طاهر يجوز بيعه قياساً على المشروبات الطاهرة.

(٢) ابن قدامة: الشرح الكبير ١٢/٤ .

(١) النووى: للمجموع ٢٧٦/٩ .

(٤) النووى: للمجموع ٢٧٦/٩ .

(٣) ابن رشد: بداية المجتهد ١٧٧/٢ .

(٦) ابن حزم: المحلى ٣١/٩ .

(٥) البهوتى: كشف القناع ٨/٢ .

٢- أن هذا اللبن في أساسه مباح شربه، وما كان كذلك، فإنه يجوز بيعه قياساً على ألبان الأنعام.

٣- هذا اللبن ينتفع به، وما كان كذلك فإنه يجوز بيعه؛ لأن أصل المنفعة موجودة فيه، كما أن المنفعة في لبن الأنعام وفي لبن الظنيرة حال استنجارها؛ ولأنه غذاء للآدمي فجاز بيعه كالحبيز.

قال الشافعي: يجوز بيع لبن بني آدم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حزم الظاهري: وبيع ألبان النساء جائز لا خلاف في أن للمرأة أن تحلب لبنها في إناء وتعطيه لمن يسقيه صبياً، وهذا تمليك منها له، وكل ما صح ملكه وانتقال الأملاك فيه حل بيعه لقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، إلا ما جاء فيه نص بخلاف هذا<sup>(٢)</sup>.

وقال البهوتي من الخنابلة: ويصح بيع لبن آدمية، ولو كانت حرة، أي المفصل منها؛ لأنه طاهر منتفع به كلبن الشاة؛ ولأنه يجوز أخذ العوض عنه في إجارة الظئر فيضمنه مثله، ويكره للمرأة لبنيها، نص عليه، ولا يصح بيع لبن رجل، فلا يضمن بإتلاف<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي بعد النظر في أدلة الرأيين: أن الرأي الأول هو الراجح، وأرى عدم جواز بيع لبن الآدمية الحرة إذا حلب؛ لأن الآدمي مكرم شرعاً وغير مبتذل ولا مهان، والآدمي بكله أو بأجزائه لا يباع ولا يشتري ولا يوهب ولا يتصدق به ولا يخضع للتصرفات التي تجرى مع الحيوانات؛ لأن الأصل في الآدمي أنه حر، وأما ما استدل به القائلون بالجواز بقياسه على ألبان الأنعام وأنه مشروب طاهر منتفع به فهي أدلة مطروقة الاحتمال، وأن قياسهم لا يصح لأنه قياس مع الفارق، إذ كيف نقيس

(٢) ابن حزم: المحلى ٣١/٩.

(١) الرخى: البوط ١٥/١٢٥.

(٣) البهوتي: كشاف القناع ٨/٢.

لبن الأدميات على لبن الأنعام، ولا يخفى أن لبن الأدميات تتعلق به أحكام دقيقة وخطيرة ولا تتعلق بلبن الأنعام.

ولهذا فقد روى عن محمد بن الحسن أنه قال: جواز إجارة الظئر دليل على فساد بيع لبنها، ولأنه لما جازت الإجارة ثبت أن سبيله سبيل المنافع، وليس سبيله سبيل الأموال؛ لأنه لو كان مالاً لم تجز الإجارة، ألا ترى أن رجلاً لو استأجر بقرة على أن يشرب لبنها لم تجز الإجارة، فلما جاز إجارة الظئر ثبت أن لبنها ليس مالاً.

وللاعتبارات السالفة الذكر فقد ذهب الأستاذ الدكتور حسن على الشاذلي / كلية الشريعة والقانون/ جامعة الأزهر، في نهاية بحثه المقدم لمجمع الفقه الإسلامي إلى عدم جواز بيع لبن الأدمية الحرة ولا الأدمى، كما لا يجوز بيعهما ولا بيع شيء من أجزائهما<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الرابع:- تصنيع لبن الأدمى وعلاقته بالإرضاع المحرم

لقد بحث الفقهاء مسألة إرضاع الطفل من غير الثدي مباشرة وبينوا حكم ذلك، كما بحثوا مسألة خلط لبن الأدمية بماء أو دواء أو نحو ذلك، وعبارات الفقهاء تتحدث في أغلبها عن الرضاع شرعاً على أنه مص ومن ثدى آدمية، وعلى أنه لبن أى حليب، أى: الخارج من ثدى الأدمية مباشرة قبل تصنيعه أو خلطه بغيره، وقد اختلف الفقهاء في التحريم بالرضاع من اللبن المختلط أو المخلوط بغيره، كالماء أو الدواء أو لبن البهائم أو الأطعمة أو نحو ذلك، ونذكر طائفة من آراء الفقهاء في خلط اللبن بغيره أو تصنيعه.

ذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> وفريق من المالكية<sup>(٣)</sup> إلى أن اللبن إذا تغير أو استهلك بسائل

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ع ٤ ج ١ ص ٢٨٥ .

(٢) ابن نجيم: البحر الرائق ٣/ ٢٤٥. الموصلي: الاختيار ٣/ ١١٩. الزيلعي: تبين الحقائق ٢/ ١٨٥ .

(٣) الحرشي: حاشية الحرشي ٤/ ١٧٧. الآبي: جواهر الإكليل ١/ ٣٩٩ .

آخر لا يثبت به التحريم؛ لأن المشروب لا يسمى لبناً، وذهب فريق آخر من المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> إلى ثبوت التحريم وإن كان اللبن مغلوباً؛ لأن المشروب لبن، والماء المستهلك به تابع له.

وذهب الحنفية أيضاً إلى أن اللبن إذا خلط بطعام أو طبخ على النار لا يثبت به التحريم سواء كان اللبن غالباً أو مغلوباً.

وقد بين الفقهاء أن لبن البهيمة لا ينشر الحرمة، كما أن لبن الرجل لا ينشر الحرمة أيضاً، وهو كلبن الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين، فلبن البهيمة لا يعد لبناً، وكذا لبن الرجل ليس بلبن على الحقيقة؛ لأنه لا يتصور منه الولادة، ورأى جمهور العلماء<sup>(٤)</sup> أن رضاع الرجل الكبير لا يعتبر محرماً.

والرأى الراجح عند جمهور الفقهاء<sup>(٥)</sup> أن الإرضاع المحرم ما وصل به اللبن إلى الجوف عن طريق الفم والأنف، وليس عن طريق الأذن والإحليل والحقنة، ولكن الفقهاء<sup>(٦)</sup> اختلفوا في سقى اللبن، هل يعد كمص الثدي؟ فمذهب جمهور الفقهاء أن السقى كالمص، ورأى غيرهم أن الرضاع لا يثبت التحريم إلا إذا امتص الرضيع اللبن من الثدي مباشرة.

ونلاحظ أن آراء الفقهاء مبنية على اجتهادهم في معنى الرضاع شرعاً وطبيعته وكيفيته، فالكل متفق على أن الرضاع يثبت التحريم لكنهم اختلفوا في كيفيته وزمنه وعدده ونحو ذلك، وليس لأحدهم دليل صحيح صريح على بيان كيفية الإرضاع

(١) للمصادر السابقة.

(٢) الشيرازي: المهذب ٢/١٥٧.

(٣) ابن قدامة: المقنع ٣/٢٩٧.

(٤) ابن نجيم: البحر الرائق ٨/٢٣٨. الآبي: جواهر الإكليل ١/٤٠٠. الشيرازي: المهذب ٢/١٥٥. ابن قدامة: المقنع ٤/٢٩٨.

(٥) الزيلعي: تبين الحقائق ٢/١٨٥. ابن نجيم: البحر الرائق ٣/٢٣٨. الآبي: جواهر الإكليل ١/٣٩٩. الشيرازي: المهذب ٢/١٥٦. ابن قدامة: المقنع ٣/٣٠٠.

(٦) المصادر السابقة.

المحرم دون سواه، إلا أنهم عادوا إلى المعنى الاصطلاحي المبني على المعنى اللغوي، ونرى -والله أعلم- أن المص المباشر من الثدي هو محرم بالاتفاق، ونرى أيضاً إلحاق كل حالة تتحقق فيها علة إرضاع كعلة إرضاع مص الثدي، ثم التيسير على الناس فى الصور الأخرى كخلطه بالماء أو طبخه على النار أو تصنيعه؛ لأنه تغير عن كونه لبناً أو حليباً، وإلا فإن ذرات الحليب المستخرجة من ثدى الأدمية قد تعود بعد تحليلها وتمثيلها غذائياً خلال النباتات وغيرها إلى أجساد الأطفال وحينئذ تقع فى تساؤلات كثيرة وحيرة دائمة لا تنتهى.

## المبحث الثاني الحكم الشرعي في إنشاء بنوك الحليب البشري

لقد اختلف العلماء المعاصرون في حكم إنشاء بنوك الحليب البشري على رأيين، حيث ذهب فريق منهم إلى القول بإباحة إقامة مثل هذه البنوك، وذهب الفريق الآخر إلى القول بحرمة إقامة مثل هذه البنوك، واستدل كل فريق منهم على قوله بأدلة.

**المطلب الأول:-** تحريم إنشاء بنوك الحليب البشري وأدلة القائلين به

استدل القائلون بحرمة إنشاء مثل هذه البنوك بما يلي<sup>(١)</sup>:

١- عموم النصوص الشرعية الواردة في التحريم بالرضاع، كقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله عليه الصلاة والسلام: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب"<sup>(٢)</sup>. حيث جعلت هذه النصوص الرضاع محرماً، وذلك بأن يرضع الطفل لبن امرأة فتصبح أما له وهو ابن لها، ولم تفرق النصوص الشرعية في عمومها بين أم وأخرى، كما أنها لم تفرق بين كيفية تعاطي اللبن وكيفية أخرى، والأولى حمل النصوص الشرعية على عمومها في مثل هذه الحالات ما دام قد اكتملت شروط الإرضاع الشرعي الأخرى.

٢- ذهب جمهور الفقهاء كما دلت عليه أقوالهم إلى اعتبار وصول اللبن إلى الجوف علة للتحريم بالإرضاع، ذلك أن كل ما سد جوع الطفل الرضيع كان إرضاعاً محرماً، سواء مص اللبن من الثدي أم أخذه بوسائل أخرى؛ لأن وصول اللبن إلى الجوف يحقق إنبات اللحم وإنشاز العظم كالإرضاع من الثدي بانفم ولذلك يجب أن يكون مماثلاً له في الحكم، وجمهور العلماء على أن الوجور والسعوط

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ع ٤ ج ١ ص ٢٨٥. مجلة الشريعة-عمان، ع ٣٣٩ ص ٧ عام ١٩٩٤ وانظر في الدراسات المشار إليها في مطلب الجهود المبذولة.

(٢) ابن ماجه: سنن ابن ماجه ١/ ٦٢٣.

يحرمان مع أن الوجور هو صب اللبن فى الحلق من إناء أو غيره، وأما السعوط فهو صب اللبن فى الأنف، وهذه أشياء تؤدى إلى إفطار الصائم، فكانت سبباً فى التحريم، كما سيقع المسلمون فى المحذور وسيؤدى إلى اختلاط الأنساب؛ لأن الطفل عندما يتناول لبناً معيناً تصير صاحبتة أما له ويصير زوجها أباً له وقد لا تعلم صاحبة اللبن.

٣- تقوم هذه البنوك فى جزء من أعمالها على شراء لبن الأمهات ثم بيعه، مع أن الإنسان لا يملك بيع شىء من نفسه، وقد قامت الأدلة على تحريم بيع الإنسان أى عضو من أعضائه ولو كان منفصلاً، والقول بجواز بيع الأعضاء يؤدى إلى أن يتاجر الإنسان بنفسه وجسده وهذا لا خلاف فى أنه محرم.

٤- إنشاء مثل هذه البنوك يؤدى إلى أضرار شتى بالمرأة والطفل، حيث تحرص الأم على توفير أكبر كمية من اللبن مقابل مقدار معين من المال، وسيؤدى إلى حرمان الطفل صاحب اللبن من نصيبه الذى رزقه الله إياه بسبب بيعه أو التبرع به، وقد يأخذه الكبار المسنون ويحرم منه الأطفال الرضع، كما سيؤدى إلى انعكاسات سلبية فى حياة الأم والطفل بسبب الحرمان من الشعور بالراحة والمتعة والطمأنينة الناتج من عملية الإرضاع الطبيعى بمص الثدي.

٥- تؤدى أعمال هذه البنوك إلى امتهان كرامة المرأة فى تسوقها بلبنها، مع أن الكرامة تقتضى كما يقال: تموت الحرة ولا تأكل بلبنها. وحيثئذ تصبح الأعمال الإنسانية الفطرية محلاً للتلاعب.

٦- تؤدى أعمال هذه البنوك إلى كشف العورات لغير سبب مبيح للاطلاع، إذ يطلع الرجال الأجانب على عورات الأمهات اللواتى يقدمن لبنهن.

٧- الاعتماد على حليب مثل هذه البنوك يؤدى إلى أن يرضع أبناء المسلمين من أمهات مشركات أو فاجرات أو مريضات، وقد اشترط فريق من العلماء الإسلام

في الموضعة، وحبذوا أن لا تكون الموضعة فاجرة أو مريضة أو حمقاء؛ لأن الرضاع يغير الطباع، بالإضافة إلى أن هذا الحليب قد يفسد فتتضرر الناشئة منه.

٨- إباحة مثل هذه البنوك لا تخلو من سلبيات وأضرار ومخاطر وقد تؤدي إلى مفاسد أكيدة وشرور، والأولى أن يتعد المسلمون عن مواطن الخلاف والشبهات، وأن يأخذوا بالأورع والأقرب للتعوى احتياطاً لدينهم وحفاظاً على أحكام إسلامهم.

٩- لا خلاف أن الرضاعة الثديية أُنفع بكثير للطفل من الرضاعة الصناعية، وإذا اعتبرنا ألبان مثل هذه البنوك صناعياً - كما يقولون - فإنه سيؤدي إلى الاكتفاء بالحليب الصناعي وترك الحليب الطبيعي الذي هو أفضل وأُنفع للطفل الناشئ.

وقد ذهب مجلس مجمع الفقه الإسلامي إلى منع إنشاء بنوك حليب الأمهات في العالم الإسلامي، كما ذهب إلى حرمة الرضاع منها، حيث أصدر قراره رقم ٦ بشأن بنوك الحليب ونصه: إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره بجدة من ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ / ٢٢ - ٢٨ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٥ م. بعد أن عرض على المجمع دراسة شرعية ودراسة طبية حول بنوك الحليب وبعد التأمل فيما جاء في الدراستين ومناقشة كل منهما مناقشة مستفيضة شملت مختلف جوانب الموضوع تبين:-

١- أن بنوك الحليب تجرمة قامت بها الأمم الغربية، ثم ظهرت مع التجربة بعض السلبيات الفنية والعامة فيها فانكشمت وقل الاهتمام بها.

٢- أن الإسلام يعتبر الرضاع لحمه كلحمه النسب، يحرم به ما يحرم من النسب بإجماع المسلمين، ومن مقاصد الشريعة الكلية المحافظة على النسب، وبنوك الحليب مؤدية إلى الاختلاط أو الريبة.

٣- أن العلاقات الاجتماعية في العالم الإسلامي توفر للمولود الخداج أو ناقصي

الوزن أو المحتاج إلى اللبن البشرى فى الحالات الخاصة ما يحتاج إليه من الاسترضاع الطبيعى، الأمر الذى يغنى عن بنوك الحليب.

وبناء على ذلك قرر:

**أولاً:** منع إنشاء بنوك حليب الأمهات فى العالم الإسلامى.

**ثانياً:** حرمة الرضاع منها.

وأعد الدكتور رمضان حافظ الأسىوطى أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون (جامعة الأزهر) بحثاً فقهياً مدعماً بالنصوص الشرعية أكد فيه عدم مشروعية بنوك الحليب البشرى؛ لأنها تؤدى إلى اختلاط الأنساب وامتھان كرامة المرأة وارتكاب جريمة الزنا، ولقد أجمع الفقھاء على أمرين:

**الأول:** أن تناول اللبن من طريق الفم دون الإرضاع بواسطة الثدي يحرم مثل الإرضاع من الثدي، بمعنى أن صاحبة اللبن تصبح أما للرضيع ويحرم عليه زواجها أو زواج أصولها أو فروعها.

**الثانى:** أن لبن الأم إذا خلط بجنسه بلبن نساء أخريات يحرم النكاح، وتصير جميع النساء اللاتى سقى الرضيع من اللبن أمهات له من الرضاع، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وحكم التحريم فى الآية يشمل جميع النسوة اللاتى اشترك لبنهن من الرضاعة، سواء تمت بشكل مباشر من الثدي أو بأية طريقة أخرى، والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول: " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب "، ولو أن أهل بلد أرضعن طفلاً وتحقق هذا من الجميع صارت النسوة أمهات له، وقد أجمع العلماء على أن رضاع جميع النسوة يحرم كما يحرم رضاع الواحدة.

وأضاف بأنه يترتب على إنشاء بنوك لبن الأمهات أضرار منها: ارتكاب الإثم، واختلاط الأنساب، ويحدث ذلك إذا تزوج الرجل بأمه من الرضاعة أو أصولها أو فروعها دون أن يدري، ويترتب على هذا الوقوع فى الزنا وانتشار أبناء الزنا نتيجة

فساد الأنكحة، هذا إلى جانب تأثير لبن الأمهات من فساد فى الأخلاق حيث يتأثر الطفل بأخلاقهم وتنقل إليه صفاتهم، وقد كره العلماء الارتضاع بلبن الفاجرة أو الزانية أو المشتركة حتى لا تنتقل صفاتهن إلى الرضيع.

ويضاف إلى هذه الأضرار العدوى وانتشار الأمراض المعدية إلى الطفل، وامتهان كرامة المرأة حيث إن أخذ لبن الأمهات عن طريق البنوك يجعل المرأة مهدرة الكرامة ذليلة مهانة يدر لبنها ويحلب نديها كما تحلب البهائم، وقد كرم الإسلام المرأة وأعلى مكانتها ورفع شأنها<sup>(١)</sup>.

ويقول الدكتور محمود مزروعة الأستاذ بجامعة الأزهر: بنوك لبن الأمهات مسألة تحيط بها الشبهات من جميع النواحي وليس هناك ضرورة لإنشائها، فالمرأة التى تعجز عن إرضاع طفلها أمامها الألبان الصناعية، وإنشاء هذه البنوك فيه امتهان لكرامة المرأة وخطورة على الطفولة علاوة على أنها تفتح الباب أمام المرأة الفقيرة لكى تبيع لبن رضيعها وتتركه يجوع لتأخذ امرأة غنية تخاف على نفسها وفى ذلك استغلال لحاجة المرأة الفقيرة واعتداء على كرامتها<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد الدكتور عبد الله مبروك النجار فى بحث له حول هذا الموضوع: إن هذه البنوك وسيلة إلى ارتكاب محظور، حيث أن السيدات اللاتى سيقمن بإعطاء لبنهن سواء أكان بعوض أو بغير عوض سوف يقعن ضحية الجهالة ولن يعرفن مصير ألبانهن ولا من تعاطاها من الأطفال فتقع الحرمة وتختلط الأنساب وهذا حرام، وإنشاء هذه البنوك سترتب عليه كثير من الأضرار النفسية أو الأدبية للطفل . . . وإذا قامت المرأة ببيع لبنها، وقع هذا البيع باطلاً عند أكثر الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

ويتفق الدكتور الحسينى أبو فرحة مع العلماء فى حرمة هذه البنوك ويرى عدم

(١) مجلة الشريعة/ عمان، ٣٣٩ع، ١٩٩٤م، ص ٧.

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

وجود أية ضرورة لإنشائها؛ لأنها تؤدي إلى الوقوع فى الشبهات والمحرمات، إذ من المحتمل زواج اثنين رضعا من لبن امرأة واحدة فيكونا أخوين من الرضاعة<sup>(١)</sup>.

**المطلب الثانى؛- إباحة إنشاء بنوك الحليب البشرى وأدلة القائلين به**

استدل القائلون بإباحة إنشاء مثل هذه البنوك بما يلى<sup>(٢)</sup>:

١- لا يوجد دليل قطعى الثبوت من كتاب أو سنة متواترة يبين صفة الرضاع المحرم وكيفيته؛ لأن أدلة التحريم بالرضاع المبينة لصفة الرضاع المحرم أدلة ظنية وغير قطعية؛ ولذلك لا يثبت بها حرمة الإرضاع.

٢- إقامة بنوك الحليب تحقق مصلحة شرعية وهى الحفاظ على النفوس من الهلاك .

٣- إنشاء بنوك الحليب يحقق مصلحة إنسانية اجتماعية لتوفيره كميات من الحليب الطبيعى المصنع، وقد يحل مشاكل عامة بين الناس، وفيه تيسير على المسلمين ورفع حرج عنهم، وقد يصل الأمر عند انتشاره فى البلدان والأقطار إلى أن تعم البلوى به؛ فلذا ينبغى التخفيف والتيسير على المسلمين.

٤- القياس على إنشاء بنوك الدم، فإن كلاً منها يحقق الحفظ لحياة الأدمى ويصونه من الهلاك والموت.

٥- تحل بنوك الحليب مشاكل كثير من البيوت والأطفال الذين لا يجدون طعاماً أو غذاءً، أو قد يحرموا من الرضاعة الطبيعية نتيجة مشاكل اجتماعية، وخاصة عندما تتولى الجمعيات الخيرية أو المراكز الصحية توزيع الحليب على الأسر الفقيرة والأطفال المشردين.

٦- إن ما قد يتوهمه البعض من أنه رضاعة محرمة فليس بصحيح؛ لأن معنى

(١) مجلة الشريعة/ عمان، ع٣٣٩٤، ١٩٩٤م، ص ٧ .

(٢) انظر فى الدراسات المشار إليها فى مطلب الجهود المبذولة .

الرضاعة الواردة في النصوص الشرعية تعنى مص الثدي، وهو معناه اللغوي، وبذلك لا تعنى الرضاعة حيثئذ إدخال الحليب إلى الجوف بالوسائل الحديثة، إذ لا بد للرضاعة المحرمة - كما دلت عليه النصوص الشرعية واللغة العربية - من مص الثدي وإلقامه والتقامه وامتصاص اللبن منه.

يقول ابن حزم: وأما صفة الرضاع المحرم فإنما هو ما امتصه الراضع من ثدى المرضعة بفيه فقط، فأما من سقى لبن امرأة فشربه من إناء أو حلب في فمه قبله أو أطعمه بخبز أو طعام أو صب في فمه أو في أنفه أو في أذنه أو حقن به فكل ذلك لا يحرم شيئاً، ولو كان غذاء دهره كله<sup>(١)</sup>.

٧- إن ما ذكره فريق من الفقهاء في أن علة التحريم هي إيصال اللبن إلى الجوف فيه نظر، إذ إن مجرد إنبات اللحم وإنشاز العظم لا يعد رضاعاً محرماً كما يقولون؛ لأن الحرمة تتمثل بالأمومة التي ذكرها الله في القرآن: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وهذه الأمومة لا تتأني إلا بالالتصاق الذي يتجلى فيه حنان الأمومة وتعلق البنوة، وفيه تنمية للعواطف والأشواق والارتباطات الروحية بين المرضع والرضيع، وأن عدد الرضعات المحرمات على اختلاف الفقهاء فيها غير كافيّات لإنبات اللحم وإنشاز العظم.

٨- إن التغيرات المختلفة التي تدخل لبن الأمهات من اختلاطه بغيره، ومسه بالنار وتجفيفه، يخرج عن كونه لبناً كلبن الأم الخارج من ثديها مباشرة، ولذلك لا يصلح اللبن المتغير أو اللبن المختلط أو اللبن المطبوخ لنشر الحرمة بالإرضاع، وهذه التغيرات الداخلة على الحليب هي أساسيات عمل الألبان في بنوك الحليب البشري.

٩- لقد ذهب فريق من العلماء إلى جواز بيع لبن الأدمية الحرة إذا حلب، ورأيهم هذا إباحة الإتجار بلبن الأمهات الذي يعد جزءاً من أعمال بنوك الحليب البشري.

(١) ابن حزم: المحلى ١١/ ١٧٧.

١٠- لقد اشترط الفقهاء الشهادة للتحريم بالرضاع، وأن يكون يقيقين، فلو شك بالإرضاع فلا يعد إرضاعه المشكوك به إرضاعاً؛ لأن اليقين لا يزول بالشك، كما اشترط في الشاهد أن يكون عاين حادثة الإرضاع، وهذه الشروط التى ذكرها الفقهاء غالباً ما تكون متعذرة فى بنوك الحليب البشرى إذ لا يعرف أية امرأة رضع منها.

وللأسباب والأدلة السابقة الذكر ذهبت دار الإفتاء المصرية إلى إباحة إنشاء بنوك لبن الأمهات ونص فتواها: أن مذهب أبى حنيفة قد نص على أن الرضاع لا يحرم إلا إذا تحققت شروطه ..... ومنها أن يكون اللبن الذى يتناوله الرضيع لبن امرأة، وأن يصل إلى الجوف عن طريق الفم أو الأنف ..... وأن لا يكون اللبن مخلوطاً بغيره كالماء والدواء ولبن الشاة، أو بجامد من أنواع الطعام أو لبن امرأة أخرى، فإن خلط اللبن بنوع من الطعام، وإن طبخ معه على النار، فلا يثبت التحريم باتفاق الأئمة فى المذهب الحنفى، وإن لم تمسه النار فلا يثبت به التحريم أيضاً، سواء أكان الطعام المضاف إليه أو مغلوباً؛ لأنه إذا خلط الجامد بالمائع صار المائع تبعاً، فيكون الحكم للمتبوع وأن العبرة بالغلبة، وإن خلط لبن امرأتين فإن العبرة بالغلبة .... فأيهما كان أكثر فإنه يثبت به التحريم دون الآخر، وإن استويا ثبت التحريم بهما، والرضاع لا يثبت بالشك، ولا يجعل اللبن رائباً أو جنباً .... فإن تناوله الصبى لا تثبت به الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه.

واستعرضت دار الإفتاء بعض الآراء الفقهية فى هذا الشأن ثم قالت: إن اللبن المحفف بطريق التبخير والذى صار مسحوقاً لا يعود سائلاً بحيث يتيسر للطفل تناوله إلا بعد خلطه بمقدار من الماء يكفى لإذابته، وهو مقدار يزيد على حجم اللبن، ويغير من أوصافه، ويعتبر غالباً عليه.

وبالتطبيق على ما ذكرنا من أحكام لا يثبت التحريم شرعاً بتناوله فى هذه الحالة،

ومن جهة أخرى فإن لبن الرضاعة الذي يجمع لتغذية الأطفال ويجتمع من نساء عديدات غير محصورات لا يمنع الزواج بين الصغيرين في حالة عدم تعيين السيدة أو السيدات اللاتي ينسب إليهن لبن الرضاعة.

أما في حالة تبريد اللبن وبقائه مدة شهرين أو ثلاثة صالحاً للتناول، أو إعطائه للأطفال في حالته الطبيعية، فإن عامل الجهالة يبقى قائماً في هذه الحالة أيضاً، ومن ثم لا يكون هناك ما يقتضى المنع من الزواج للمعنى الذي أشرنا إليه .... لذلك نرى أنه لا مانع من الواجهة الدينية والشرعية من إنشاء بنك لبن الأمهات<sup>(١)</sup>.

وقد أفتى الدكتور محمد سيد طنطاوي أن الرضاع من بنوك اللبن لا يحرم الزواج وجائز شرعاً للضرورة؛ لأن القاعدة الشرعية تؤكد أن الضرورات تبيح المحظورات، وأن النصوص الفقهية تؤكد أنه لا مانع شرعاً من الزواج بين الصغيرين اللذين تناولوا اللبناً مخلوطة بعد جمعها من نساء مجهولات، لعدم إمكان إثبات التحريم في حالة عدم تعيين السيدة أو السيدات اللاتي ينسب إليها أو إليهن الرضاعة، ولا مانع شرعاً من إنشاء بنوك لتخزين ألبان الأمهات إذا دعت الضرورة إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد مال الدكتور محمد عقلة الأبراهيم/ كلية الشريعة/ جامعة اليرموك/ الأردن إلى الرأي القائل بإباحة إنشاء بنوك الحليب البشري حيث يقول: وبعد النظر في أدلة الفريقين يبدو لي أن الحق ما ذهب إليه القائلون بمشروعية إقامة هذه البنوك، لقوة أدلتهم من حيث مسابرتها لروح الشريعة وانسجامها مع قواعدها الكلية، وإثبات صلاحيتها لكل زمان ومكان .... أما المحاذير التي ذكرها القائلون بعدم حل إنشاء بنوك لبن الأمهات فهي محاذير تنصب على الوسائل والطرق التي بها يتم إحضار اللبن وتخصيره، وما يترتب عليها من آثار سلبية، فهذه الوسيلة قابلة للتغيير حسب

(١) محمود بيومي حسن: موقف الإسلام من بنوك الأعضاء البشرية، مجلة الوعي الإسلامي ع ٢٤١ ص ٩٨ د.

محمد عقلة الأبراهيم: نظام الأسرة في الإسلام ٣/ ٤٨٥ .

(٢) مجلة الشريعة/ عمان، ع ٣٣٩ ص ٦ .

نظرة المجتمع، وبناء على رأى الشريعة الذى ينظم هذه العملية، كما أن القول بالإباحية يدل على سعة نظرة الشريعة على حل كل الإشكالات والصعاب، ولربما يكشف المستقبل عن بعض الفوائد لمثل هذه البنوك فلا نتعجل بإغلاق الأبواب، أما فيما يتعلق بالقول بأن تبنى الرأى الذى يذهب إلى حرمة بنوك لبن الأمهات فيه الورع والابتعاد عن الشبهات، فيجانب عنه بأن هذا القول يستقيم عندما يعمل المرء فى خاصة نفسه فعندها لا بأس به حذراً بما به بأس، لكن الصورة تختلف حين يتعلق الحكم بقضية تمس عامة الناس، علاوة على أن الاتجاه نحو الأورع والأحوط دون الأيسر والأعدل قد ينتهى إلى جعل أحكام الدين مجموعة -أحوطيات- تجافى روح اليسر والسماحة التى قام عليها هذا الدين، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الثالث: التوفيق بين آراء العلماء فى إنشاء بنوك الحليب البشرى وبيان الراجح

الحقيقة أن بعضاً من الآراء التى ذكرها كل من الفريقين فى مسألة بنوك لبن الأمهات فيها وجهة ومنطق، وتستند إلى فهم ودراية مما يجعل الباحث غير متبنٍ لرأى واحد وغير متعصب لفكرة واحدة، إذ إن المسألة خلافية بين العلماء، وأن التزام المسلمين برأى واحد يعنى التضيق عليهم وإلحاق الضرر والخرج بهم، فلو قلنا مثلاً إن أخذ الحليب الموجود فى مثل هذه البنوك وشربه يؤدى إلى التحريم كما يؤدى التحريم بالرضاع بمص الثدي، فإننا سنوقع المسلمين فى حرج كبير، إذ كل من يثبت عليه أنه شرب من حليبها، أو كل من يثبت عليها أنها أعطت لبنها، أن لا يزوج وأن لا تزوج خشية اختلاط الأنساب، وخشية الوقوع بوطء المحرمات بالرضاع؛ لأن القول بتحريم الرضاع بها يعنى ثبوت أحكامه، ولو قدر أن الحركة الصهيونية فى العالم قامت بحلب كميات كبيرة من ألبان الأدميات المسلمات ثم تصريفه وتوزيعه من خلال بنوك الألبان على أطفال العالم الإسلامى، فهل هذه الألبان ستؤدى إلى

(١) د. محمد عقلة الإبراهيم: نظام الأسرة فى الإسلام ٤٨٣/٣.

تشكيك المسلمين بأنكحتهم؟ والمعتقد أن علماء المسلمين وأفراد المسلمين أكبر وأعلى من أن يقعوا فى شباك الوهم والتشكيك، ولذلك ينبغى أن لا تأخذ المسألة على هذا الوجه فحسب.

وكذلك لو قلنا بإباحة إنشاء بنوك الحليب البشرى فإننا سنتفح بمحظورات شرعية ومحاذير كثيرة، وستؤدى أعمال هذه البنوك إلى امتهان كرامة المرأة وبيع لبن الأدمية الحرة، وكشف العورات والتلاعب بأرزاق الأطفال، وقد يؤخذ لبن الأمهات وبيع دون أن يصنع ودون أن يخلط بغيره حيث يبقى على صفته التى كان عليها حيث أخرج من الثدي ولا شك أن الحليب المعطى عن طريق البنوك فى مثل هذه الحالة كالحليب المعطى عن طريق الثدي ولا فارق بينهما سوى أن الأول بوعاء، وأن الثانى بثدى، وأرى أن هذه الحالة هى إرضاع فعلى ويحصل بها التحريم.

ويمكن التوفيق بين وجهات النظر عند الفريقين والقول بمنع إنشاء بنوك حليب الأمهات فى العالم الإسلامى، وأن الحرمة تثبت حيث يكون الحليب كالحليب الخارج من الثدي تماماً، أما الحليب المصنع فإنه لا يثبت به التحريم ولا مانع من أخذه حيث كان اللبن تبرعاً، لعدم جواز بيع لبن الأدمية الحرة، وأرى أن تراعى ما أشار إليه القائلون بالمنع عند القول بالإباحة، فلا تكشف عورة، ولا تمتهن كرامة المرأة، وأن يكون تبرعاً، وإن يخلط بغيره، ويصنع ليخرج عن كونه لبناً طبيعياً، وينبغى أن تذكر المحاذير عند القول بالإباحة كما ينبغى أن تكون الإجابة على قدر الحالة، وأن لا يكون الحكم عاماً على هذه البنوك، سواء أكان بالمنع أم بالجواز.

فالفريق القائل بالإباحة لا أظنه يقول بالتعامل حيث يكون اللبن كاللبن الخارج من الثدي تماماً دون معرفة صاحبة اللبن؛ لأنه إرضاع حقيقى ويقع به التحريم، وقد تختلط به الأنساب وترتكب به المحرمات، والفريق القائل بالمنع لا أظنه يقول بالمنع حيث يكون اللبن متغيراً نتيجة تصنيعه أو تخليطه أو متبرعاً به؛ لأن الفريق نفسه يقول بإجارة الظئر، فكيف لا يقول بالتبرع بالإرضاع بالثدى أو بغيره.

ولذلك ينبغي أن يكون الحكم فى هذه المسألة مبنياً على الحالة التى تقوم بها مثل هذه البنوك، إذ يمكن أن تنحصر صورها وحالاتها، ويكون الحكم الشرعى على كل حالة، وقد لاحظنا أن أدلة الفريقين غير منصبة على حالة، إذ قد يصدق وينطبق الدليل على حالة ولا ينطبق على حالة أخرى، ويمكن أن نضع عدداً من القيود على القول بإباحة إنشاء بنوك الحليب البشرى منها:-

- ١- أن يصنع اللبن المأخوذ وأن يختلط بغيره من الأغذية ليأخذ شكلاً آخر ووضعاً آخر يختلف تماماً بصفاته ومواصفاته عن اللبن الموجود فى الثدي.
- ٢- أن لا يباع لبن الأدمية الحرة، ولا مانع من التبرع به.
- ٣- أن لا تؤدى أعمال هذه البنوك إلى محظورات شرعية، مثل كشف العورات.
- ٤- أن تكون الألبان ألبان أمهات سليمات.
- ٥- أن لا تكون ألبان هذه البنوك بديلة عن الرضاعة الثديية.
- ٦- أن تعرف صاحبة اللبن، إذا كان اللبن كاللبن الموجود بالثدى، وأن يعلم أهل الطفل بصاحبة اللبن، حتى لا تختلط الأنساب.
- ٧- أن يكون القائمون فى أجهزة هذه البنوك أمناء موثوقين.



## الخاتمة والتوصيات

بعد هذا الاستعراض المتواضع لآراء العلماء والباحثين المعاصرين في مسألة بنوك الحليب البشري فإننا نرى أن المسألة خلافية وستبقى خلافية لعدم وجود دليل صحيح صريح على كيفية الرضاع المحرم الذي تخوف منه العلماء، ويمكن التوفيق بين الرأيين في المسألة كما أشرنا سابقاً، ونميل إلى منع إنشاء مثل هذه البنوك ما لم تدع ضرورة إلى ذلك، وهي بقدرها وضوابطها وشروطها الشرعية، ويمكن أن نجمل الخاتمة والتوصيات بالآتي:

- ١- لا يوجد دليل من القرآن أو السنة صريح على إباحة أو تحريم مثل هذه البنوك .
- ٢- منع إنشاء بنوك الحليب البشري في العالم العربي والإسلامي.
- ٣- منع بيع حليب الأمهات وجواز التبرع به.
- ٤- اعتبار الرضاع المحرم ما كان مصاً من الثدي مباشرة ونحو ذلك، والرخصة إذا خلط اللبن بغيره أو طبخ أو صنع أو نحو ذلك.
- ٥- ألا تؤدي أعمال هذه البنوك إلى محظورات شرعية ونتائج سلبية حال إنشائها عند الضرورة.
- ٦- أن تكون الألبان ألبان أمهات سليمات في حالة إنشاء هذه البنوك عند الضرورة.
- ٧- الاحتفاظ بسجلات أسماء المتبرعات والمتفعين.
- ٨- الاهتمام بالرضاعة الثديية، والابتعاد عن الرضاعة الصناعية.
- ٩- ضرورة الاهتمام بقضايا الأسرة والطفولة وإجراء الدراسات المختلفة فيهما.
- ١٠- المقارنة بين الدراسات العلمية الشرعية والدراسات العلمية الأخرى، وإعادة النظر فيها بين الحين والآخر.

## المراجع

- ١- أبحاث فقهية فى قضايا طبية معاصرة: د. محمد نعيم ياسين، دار النفاثس ، الأردن.
- ٢- الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن مودود الموصلى، مصطفى البابى.
- ٣- الأشباه والنظائر: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين إبراهيم بن نجيم.
- ٥- بحوث ودراسات وقرارات مجمع الفقه الإسلامى المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامى.
- ٦- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى، مطبعة الإمام بالقاهرة.
- ٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبى، دار المعرفة ، لبنان.
- ٨- بنوك اللبن: د. عبلة الكحلوى، دار الرشاد ، القاهرة.
- ٩- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: فخر الدين عثمان بن على الزيلعى، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠- جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل: صالح بن عبد السميع الأبي الأزهري، دار الفكر ، بيروت
- ١١- حاشية الخرشى على مختصر خليل: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشى، دار صادر، بيروت.
- ١٢- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار " حاشية ابن عابدين": محمد أمين بن عابدين، دار الفكر.
- ١٣- سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينى، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربى ، بيروت.

- ١٤- شروط الرضاع المحرم في الفقه الإسلامي: د. محمد نجيب عوضين المغربي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ١٥- صحيح البخارى: محمد بن إسماعيل البخارى، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٦- فتاوى معاصرة: د. يوسف القرضاوى.
- ١٧- فتح البارى شرح صحيح البخارى: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد ابن حجر العسقلانى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- ١٨- كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتى، مطبعة الحكومة.
- ١٩- المبسوط: شمس الدين السرخسى، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٠- المجموع شرح المهذب: أبو زكريا يحيى بن شرف النووى، دار الفكر
- ٢١- المحلى: أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى، دار الفكر.
- ٢٢- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج: محمد الخطيب الشربيني، المكتبة الإسلامية.
- ٢٣- المقنع: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى، المطبعة السلفية.
- ٢٤- المهذب: أبو إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى، مطبعة عيسى البابى وشركاه بمصر.
- ٢٥- الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف، الكويت.
- ٢٦- نظام الأسرة فى الإسلام: د. محمد عقلة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.
- ٢٧- يسألونك فى الدين والحياة: د. أحمد الشرباصى، دار الجليل، بيروت.